



Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/98/Add.1
9 March 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند (١٨) من جدول الأعمال المؤقت

فعالية عمل آليات حقوق الإنسان: الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

تقرير الأمين العام عن المشاورات التي أجريت فيما يتصل بتقرير الخبير المستقل بشأن تعزيز فعالية نظام معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على المدى الطويل

اضافة

تعليقات اضافية واردة بشأن توصيات الخبير المستقل

- في رسالة مورخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ووجهة الى نائب المفوضية السامية لحقوق الانسان، قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تعليقاتها على التقرير الخاتمي الذي أعده الخبر المستقل بشأن تعزيز فعالية نظام معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الانسان على المدى الطويل، وذلك عملا بقرار لجنة حقوق الانسان ٢٧/١٩٩٨ وقرار الجمعية العامة ٥٣/١٣٨. ويتضمن هذا التقرير ملخصا لرد منظمة الأغذية والزراعة، وينبغي قراءته مقترناً بالتقدير الرئيسي المتضمن التعليقات الواردة (E/CN.4/2000/98). والتعليقات التالية خاصة بالفرع ثانيا - كاف من التقرير الرئيسي المعنون "التعاون مع الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى".

- ذكرت منظمة الأغذية والزراعة أنه يمكنها تقديم مساعدات إلى المفوضية السامية لحقوق الانسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات من خلال تقديم المعلومات المفيدة في عملية الرصد. وينبغي تقاسم هذه المعلومات بشكل روتيني بين المكاتب المعنية، مع مراعاة أن تصل المعلومات المناسبة إلى المتفقين المناسبين وألا تؤدي إلى كمية مفرطة من المعلومات تشكل عبئا. وأبدت منظمة الأغذية والزراعة استعدادها لتكون شريكاً جدياً في وضع نهج قابلة للتطبيق إزاء الحق في الغذاء بغية تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي؛ كما أبدت استعدادها للتعاون بنشاط مع المفوضية السامية لحقوق الانسان، ولا سيما بالنظر إلى إمكانية الاستفادة من الدروس المستخلصة من الحق في الغذاء في التعامل مع سائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ورأت منظمة الأغذية والزراعة أن من المهم الاستفادة على نحو كامل من أوجه التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال وضع القواعد والمعايير الخاصة بالحق في الغذاء. وفي هذا الصدد، استشهدت المنظمة بالتعليق العام رقم ١٢ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الغذاء الكافي، وهو التعليق الذي اشتراك المنظمة بنشاط في إعداده. ورأت المنظمة كذلك أن الاستعراضات المقبلة لإعمال ذلك الحق ينبغي أن تقوم على أساس هيكل التعليق العام الذي يوفر رؤية شاملة للعناصر التي يتالف منها مضمون الحق في الغذاء، ويتضمن الخطوط العريضة للتزامات الدول في تنفيذ هذه العناصر. ويوفر التعليق العام كذلك إطاراً لاختيار البيانات ذات الصلة، مما يتيح للهيئات المنشأة بموجب معاهدات استخدامه في وقت لاحق لدى استعراضها للتقارير المقدمة من الدول الأطراف. وحيث يكون هناك نقص في المعلومات، يمكن للحوار البناء بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الدول الأطراف أن يسفر عن تقديم طلبات للحصول على معلومات محددة من الوكالات التقنية تهدف إلى تمكين الدول من أن تسد الفجوات في المعلومات وأن تبدأ بذلك تحقيق التقدم في إعمال ذلك الحق.

- وأيدت منظمة الأغذية والزراعة القول بأن هناك حاجة، على المدى الأطول، إلى إعادة التفكير في نظام معاهدات حقوق الانسان. ومن الممكن أن تفيد آليات ابتكارية، مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات التقييم القطري المشتركة وشبكة الأمن الغذائي والتنمية الريفية التابعة لجنة التنسيق الإدارية، في تحسين جودة عملية تقديم التقارير الوطنية ومساعدة البلدان المانحة على زيادة الفائدة من تلك العملية. وأبدت منظمة الأغذية والزراعة استعدادها لمواصلة المناقشات التقنية حول المسألة في إطار اللجنة الفرعية للتغذية التابعة لجنة التنسيق الإدارية، حيث تكرر في السنوات الأخيرة طرح مسألي توغير الغذاء والبيانات المتعلقة بالتغذية من جانب منظمة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، وصلة ذلك برصد حقوق الانسان.

- ٥ - وبينما أعربت المنظمة عن اهتمامها بالاشتراك في اجتماع رفيع المستوى بين اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوكالات المتخصصة، فإنها رأت أن من الضروري أن ينشأ، على نحو عاجل، نظام للاستجابة للطلبات المقدمة من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ومن المفوضية السامية لحقوق الإنسان للحصول على معلومات قطرية، وذلك لإتاحة التفاعل المبني على الدراية بين خبراء الأمن الغذائي وأعضاء اللجنة. وبهذا الصدد، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة عقد اجتماع لمدة يومين بمقر المنظمة بين أعضاء اللجنة وأمانة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجهات التنسيق التقنية والقانونية في منظمة الأغذية والزراعة وفي مكتب الاتصال التابع لها في جنيف. ويكون الغرض من هذا الاجتماع هو تيسير المناقشات العملية حول المتطلبات من المعلومات والعمل على وضع طرائق محددة لتعزيز التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة وبين اللجنة على أساس متواصل.

- - - - -